تعثر الديون المصرفية
دراسة حالة المصارف الإسلامية ـ ولاية الجزيرة

د. ضرار الماحي العبيـــــد*
أ. الزين عبد الله يوســـــف *

المستخلص

تلعب المصارف دوراً مهماً في تنفيذ السياسات الاقتصادية خاصة النقدية الكلية لأي دولة، سواء من خلال قيامها بعمليات الاقتراض/ الإئتمان التي توفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية أو قيامها بتأسيس المشروعات المختلفة أو المساهمة في رؤوس أموالها، بالإضافة إلى أخذ الودائع من الجمهور. وتمثل عمليات الإئتمان النشاط الرئيس في أنشطة البنوك، كما تمثل أيضاً مصدراً مهماً من مصادر إيراداتها المالية. ومن هنا تبدو خطورة تعرض القروض (التسهيلات الائتمانية) التي تمنحها البنوك لحالات مختلفة من التعثر، وهو ما ينعكس سلباً على سرعة دوران أموالها، وبالتالي التأثير سلباً على أنشطتها. من هنا تبرز الحاجة إلى البحث لمعرفة أسباب التعثر وما يمكن أن تقود إليه. عليه، يحاول هذا البحث التعريف بالمشكلة، بداية من مناقشة مفهوم التعثر ومن ثم استعراض بعض الأدبيات ذات الصلة ، كما يتناول أهم الأسباب التي تؤدي إلى مشكلة التعثر سواءً على مستوى المصارف، أو على مستوى العميل أو نتيجة للسياسات الاقتصادية الكلية، والتدخلات السياسية. وأخيراً يناقش البحث بعض الآثار والتداعيات المترتبة عن مشكلة التعثر. اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي التحليلي. كما اعتمدت، عملياً، على إجراء مسح ميداني لبعض المصارف الإسلامية العاملة في ولاية الجزيرة (19 مصرف)، وذلك للوقوف على رأي الممارسين في الصيرفة الإسلامية بالولاية حول أسباب مشكلة التعثر المصرفي. تم جمع تلك البيانات من تلك المصارف، ومن ثم تحليلها عن طريق الحزم التقنية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

* أستاذ مشارك جامعة –جامعة القصيم –المملكة العربية السعودية.
* محاضر معهد إسلام المعرفة ـ جامعة الجزيرة.

مقدمة:

تلعب المصارف دوراً مهماً ورئيسياً في التنمية الاقتصادية لأي دولة، سواء من خلال قيامها بعمليات الوساطة المالية والتي تشمل الاقراض/الإئتمان الذي يوفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية، أو قيام تلك المصارف بتأسيس المشروعات المختلفة أو المساهمة في رؤوس أموالها، بالإضافة إلى أخذ الودائع (على اختلاف أنواعها) من الجمهور. وتمثل عمليات الإئتمان النشاط الرئيس والأساس في أنشطة تلك المصارف، كما تمثل أيضاً مصدراً رئيسياً من مصادر إيراداتها المالية. ومن هنا تبدو خطورة تعرض القروض (والتسهيلات الائتمانية، عموماً) التي تمنحها البنوك لحالات مختلفة من التعثر، وهو ما ينعكس سلباً على سرعة دوران أموالها، وبالتالي التأثير سلباً على أنشطتها بصفة عامة، وعلى نشاط الإقراض بصفة خاصة. وقد تتعرض بعض المصارف الإسلامية وبعض المؤسسات المالية الاخرى إلى صعوبات مالية، تؤدي إلى تدني نشاط هذه المؤسسات، أو إلى قرب إعلان تعثرها المالي، وإن كانت هناك عوامل أساسية وأسباب جوهرية تساهم إلى حد كبير في بروز هذه الصعوبات. فما هي تلك الأسباب وراء تعثر الديون (التسهيلات المصرفية) التي تقدمها تلك المصارف لعملائها؟ وماذا يترتب عليها من آثار؟

أهداف ومجال البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن الأسئلة آنفة الذكر، والتعريف بالمشكلة من خلال تناوله لمفهوم التعثر، ومن خلال استعراضه لبعض الأدبيات المعاصرة ذات الصلة. كما يتناول البحث أهم الأسباب التي تؤدي إلى مشكلة التعثر سواءً على مستوى المصارف، أو على مستوى العميل أو كنتيجة للسياسات الاقتصادية الكلية، والتدخلات السياسية. وأخيراً يتناول البحث بعض الآثار والتداعيات المترتبة على تلك المشكلة.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض أهم الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت مشكلة التعثر المصرفي بشكل عام أو مشكلة تعثر التمويل بصفة خاصة. كما اعتمد البحث على إجراء مسح ميداني محدود لبعض المصارف الإسلامية العاملة في ولاية الجزيرة (19 مصرف)، وذلك للوقوف على آراء الممارسين في الصيرفة الإسلامية بالولاية حول أسباب مشكلة تعثر التمويل المصرفي. وعليه، تم جمع البيانات ذات الصلة من المصارف، ومن ثم تحليلها عن طريق الحزم التقنية للعلوم الاجتماعية (SPSS). واكتفى البحث بهذا العدد من المصارف باعتبار أنها تشكل تمثيلاً لأهم المصارف العاملة في قطاعات شتى وفي مناطق جغرافية مختلفة. كما أنّ مدينة ودمدني ذاتها توفر بيئةً متنوعة لكل قطاعات النشاط المصرفي كالزراعي والصناعي والتجاري والنقل، وغيرها من القطاعات الأخرى. وبالتالي يمكن أن تكون المصارف الموجودة بها تمثيلاً مقبولاً للمصارف بالسودان.

تعريف تعثر الديون :

تعددت التعريفات بشأن مصطلح التعثر المالي أو التعثر المصرفي أو تعثر الديون (التمويلات) المصرفية، ولا يوجد تعريفٌ واحدٌ متفقٌ عليه بين الباحثين في القضايا المصرفية والمالية في النظم النقدية. فعلى سبيل المثال، يعرف

البعض التعثر المالي بأنه "عبارة عن اختلال مالي يواجه المشروع نتيجة لقصور موارده وإمكانياته للوفاء بالتزاماته المالية في الأجل القصير"[1].

أما العسر المالي في معناه العام فيعني "عدم قدرة المشروع أو العميل على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير، وقد يكون العسر المالي فنياً، أو عسراً مالياً قانونياً".[2] أما بالنسبة للبنوك، فهو "يعني عجز المدين عن سداد مديونية قصيرة الأجل ،أم متوسطة، أم طويلة من أصل وعوائد"[3]. فالديون المتعثرة هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية بجميع أنواعها منحتها المصارف أوالمؤسسات المالية الأخرى لبعض العملاء في الماضي ولم يهتم هؤلاء العملاء بسداد قيمتها والفوائد/الهوامش المستحقة عليها في آجال استحقاقها وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية إلى حسابات مدينة راكدة أو متعثرة.

أما مفهوم التعثرالمصرفي فهو شبيه بتعثر الديون المذكور أعلاه، إلا أنه يعتبر قاصراً على تعثر المصارف فقط دون غيرها من المؤسسات المالية المانحة الأخرى. ويعتبرالتعثر المصرفي من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الأزمات المالية المحلية/الإقليمية أوالعالمية باعتبار الارتباط الوثيق بين المصارف والمؤسسات المالية ووقوع والأزمات المالية. لذلك فإنه يمكن القول بأنه ومن وجهة مصرفية فإن الديون المتعثرة تعرف بأنها تلك الديون التي لاتدر عائدا بمعنى أنه اتلك الديون التي يتقررعدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك، وإنما تجنب في حسابات مستقلة .كما يعرف العميل المتعثر بأنه العميل الذي يتوقف عن سداد الأقساط أو الفوائد/الهوامش المستحقة عليه في مواعيدها، أو يواجه مشكلات مالية أو إدارية أو تسويقية يترتب عليها في النهاية تخلفه عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائنين (المصارف والمؤسسات المالية) في مواعيدها.

الأدبيات السابقة:

في مؤلفه "الديون المتعثرة: الظاهرة، والأسباب، والعلاج" تناول الخضيري (1997) ظاهرة الديون المتعثرة من حيث النواحي المتعددة التي يحتوي عليها التعريف، بالإضافة إلى شرح المراحل التي تتخذها ظاهرة التعثر وأنواعها. كما تناول الباحث أيضاً الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى ظاهرة التعثر والأثار المترتبة عليها. وفي ختام بحثه اقترح المؤلف العديد من الأدوات والوسائل التي يمكن استخدامها للحد من ظاهرة التعثر[4].

وفي بحثه بعنوان "تعثر سداد الديون في المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على المصارف السودانية"، ناقش فضل محمد (2001)، قضية سداد تلك الديون، من حيث كيفية إثبات الإعسار وآثاره، مبيناً حدود تعريف مفهوم التعثر وأنواعه وأبعاده على المصارف السودانية. وفي تلك الدراسة التطبيقية تناول الباحث حجم الديون المتعثرة حسب صيغ التمويل في المصارف السودانية خلال فترة الدراسة[5].

---

[1] محسن أحمد خضيري، الديون المتعثرة: الظاهرة . الأسباب . العلاج.القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 1997، ص. 5.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية). الأسكندرية: الدار الجامعية، 2009. ص.17.

[3] محمد محمود المكاوي، التعثر المصرفي (الأسباب . الأثار وبدائل المواجهة). المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009، ص. 25.

[4] محسن أحمد خضيري، الديون المتعثرة: الظاهرة . الأسباب . العلاج.القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 1997.

[5] فضل عبد الكريم محمد، تعثر سداد ديون المصارف السودانية (دراسة تطبيقية على المصارف السودانية). بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي. جامعة وادي النيل، 2001.

بالإضافة إلى ذلك، استعرض أحمد غنيم (2001) هذه المشكلة من حيث مفهوم التعثر المصرفي وتعثر المقترضين، بالإضافة إلى الوعي المفقود بين القروض المصرفية وقرارات الاستثمار والمنافسة الدائمة بين البنوك ومفهوم التسويق المصرفي الغائب. كما تناول الباحث أسباب تعثر التسهيلات الإئتمانية الخاصة بالمشروعات المتعثرة[6].

وفي بحثه الموسوم "النماذج التحليلية الملائمة للتنبوء بالتعثر المالي للمصارف"، تناول أحمد هاشم يوسف (2008) المشاكل التي تعرضت لها بعض المصارف السودانية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، مبيناً حجم التعثر المصرفي الذي مرت به تلك المصارف ومدى قدرة النماذج التحليلية على التنبوء بالتعثر المالي في تلك المصارف السودانية، والتمييز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة. أثبتت الدراسة مقدرة بعض النماذج المتبعة على التنبوء بتعثر المصارف وعلى التمييز بين المصارف المتعثرة وغير المتعثرة وتحديد إمكانية التعرض للتعثر قبل أربع سنوات من حدوثه7.

وفي بحثه الرامي إلى ربط الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، تناول عبد المطلب عبد الحميد (2009) المفاهيم الأساسية حول التعثر من منظور مصرفي والمخاطر المترتبة على القروض المصرفية المتعثرة ومراحل ذلك التعثر وماهية الاستراتيجية الفاعلة للتعامل مع تلك القروض المتعثرة. كما ناقش الباحث الآثار الاقتصادية المترتبة على الديون المصرفية المتعثرة[8].

وفي دراسته بشأن مشكلة التعثر المصرفي الإسلامي، تناول محمد المكاوي (2009) مفهوم التعثر المصرفي مستعرضاً الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى المشكلة ، وحجم الاثار المترتبة عليها. كما تناول الباحث المراحل التي تمر بها مشكلة التعثر المصرفي والكيفية التي يتم بها معالجة ذلك التعثر[9].

المحور الثاني: أسباب تعثر الديون المصرفية بولاية الجزيرة:

من خلال استعراض تلك الأدبيات التي تناولت مشكلة التعثر، يمكن القول أن هنالك العديد من الأسباب التى تؤدي إلى المشكلة. بالإضافة إلى ذلك تتفاوت مستويات تلك الأسباب من جانب العميل أومن طرف المصارف والعاملين بإدارات الائتمان وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، ويمكن حصر تلك الأسباب في كما يلي:

أولاً : أسباب خاصة بالمصارف وتشمل:

1-الأسباب الفنية: تعود الى إهمال المصارف للنواحي الفنية والشروط والضوابط المطلوبة توفرها قبل الموافقة على منح القرض، خاصة تلك المتعلقة بإعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات أو القروض. وقد أدى هذا الإهمال الى اندفاع المصارف نحو التوسع في منح التسهيلات والقروض الكبيرة وفي منح الائتمان بجميع أنواعه بسبب توفر السيولة العالية لدى المصارف. ولذلك فإنّ نسبة 100% من عينة المصرفيين التي شملتها الدراسة توافق (موافقة بشدة

---

[6] أحمد غنيم، الديون المتعثرة والإئتمان الهارب (قراءة في واقع ووقائع الأزمة). القاهرة: مؤسسة الأهرام ، 2001.

[7] أحمد هاشم أحمد يوسف، النماذج التحليلية الملائمة للتنبوء بالتعثر المالي في المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف السودانية. مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد الحادي عشر، يناير 2008.

[8] عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية). الأسكندرية: الدار الجامعية، 2009.

[9] محمد محمود المكاوي، التعثر المصرفي (الأسباب . الأثار وبدائل المواجهة). المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009.

وموافقة فقط) على أنّ هناك أسباب فنية، على سبيل المثال غياب دراسة الجدوى الحقيقية، عند طلب التمويل تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى مشكلة التعثر المصرفي، وذلك ما يتضح من الجدول رقم (1) أدناه.

جدول رقم (1)

غياب دراسه الجدوي الفنيه القائمه علي بيانات غير حقيقيه تعتبر من اسباب التعثر المصرفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشده	14	73.7	73.7	73.7
	اوافق	5	26.3	26.3	100.0
	Total	19	100.0	100.0	

2. الأسباب الإدارية: تعود هذه الأسباب الى حالة الفساد الإداري والمالي في عمليات منح القروض، التي تسهل من مهمة اختراق القواعد والقوانين المنظمة للعمل المصرفي، فضلا عن ارتفاع درجة التركيز في قروض الجهاز المصرفي،حيث يحصل عدد محدود من العملاء على نسبة عالية من تلك القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي مع تراجع الضمانات العينية والضمانات المرتبطة بقوة المركز المالي للمشروع الممول من البنك. وتشير بيانات الجدول رقم (2) بأن نسبة 68,4% توافق على اعتبار هذه المشكلة من أسباب التعثر المصرفي في ولاية الجزيرة.

جدول رقم (2)

يعتبر الفساد المالي او عدم اداره المال من اسباب التعثر المصرفي الرئيسيه

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشده	5	26.3	26.3	26.3
	اوافق	8	42.1	42.1	68.4
	لا اوافق	6	31.6	31.6	100.0
	Total	19	100.0	100.0	

3. **أسباب تتعلق بسياسات وأساليب الإقراض والخبرة التمويلية:** تعود هذه الأسباب الى عدم وجود سياسات واضحة، لتحديد صلاحيات مدراء المصارف والفروع، أوإجراءات منح الائتمان والضمانات المطلوبة. وعدم الإلمام بدراسات أسواق السلع المختلفة، واقتصاديات المشروعات.
4. **اسباب تتعلق بطريقة اختيار المشروعات:**وتعود هذه الأسباب الى عدم استخدام الوسائل الحديثة في الاستعلام المصرفي والطريقة التي يتم بها انتخاب واختيار المشروعات. حيث أوضحت بيانات الجدول رقم (3) بأن 63.2% من نتائج الاستبيان بأن الأخطاء التي يتم بها تنفيذ المشروعات تشكل سبباً رئيسياً من أسباب التعثر المصرفي.بينما تشير بيانات الجدول نفسه بأن نسبة 36,8% لا توافق على أن هذه تمثل سبباً في التعثر المصرفي.

جدول رقم (3)

ربما يرجع سبب التعثر في نوعيه المشروعات التي تمولها بواسطه المصارف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اواقق بشده	3	15.8	15.8	15.8
	اواقق	9	47.4	47.4	63.2
	لا اواقق	7	36.8	36.8	100.0
	Total	19	100.0	100.0	

5/أسباب ترتبط بقصور خبرات موظفي الإئتمان:

صور الخبرات التمويلية في بعض البنوك، فضلا عن ضعف إدارات بعض الفروع ، ضعف الخبرة والمهارة والتدريب، وضعف الرقابة. فضلاً عن ذلك فإنّ بعض أوجه القصور في إجراء الدراسات التمويلية يتمثل في القصور في الاستعلام عن العميل، وعدم تحديث الاستعلامات والسجلات الائتمانية السابقة، وعدم الحصول على المعلومات الكافية عن العميل، وعدم دراسة المركز المالي للعميل، والاستناد على معلومات وبيانات غير صحيحة، وأخيراً عدم الأخذ في الاعتبار مخاطر التركيز المالي. بهذا الشأن تشير الدراسة الميدانية إلى أنّ نسبة 42,1% من المصرفيين يتفقون على أن عدم كفاية مقدرة وخبرة الموظفين لدى المصارف تمثل أحد أسباب تعثر الديون لدى المصارف، بينما 47,4% من العينة لا توافق بأن نوعية رأس المال البشري يشكل سبباً في التعثر المصرفي، وهو ما يشير إليه جدول رقم (4) أدناه.

(4)جدول رقم

يتحدث البعض علي ان التعثر المصرفي الذي حدث لدي بعض المصارف السودانيه يرجع سببه الي نوعيه الموظفين العاملين لدي تلك المصارف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اواقق بشده	3	15.8	15.8	15.8
	اواقق	5	26.3	26.3	42.1
	لا اواقق	9	47.4	47.4	89.5
	لا اواقق بشده	2	10.5	10.5	100.0
	Total	19	100.0	100.0	

6/ تساهل بعض الموظفين في منح الإئتمان:

يشير الجدول رقم (5) على أن التساهل الذي يحدث لدى بعض المصارف او وسط بعض موظفي الإئتمان يشكل سبباً رئيسياً في وقوع العديد من حالات التعثر وسط المشروعات التي يتم تمويلها، حيث أشار الاستبيان بأن نسبة 79% من العينة يتفقون على أن ذلك التساهل يشكل سبباً للتعثر المصرفي.

جدول رقم (5)

تساهل بعض المصارف في منح التمويل لبعض العملاء يعتبر من اسباب التعثر المصرفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشده	10	52.6	52.6	52.6
	اوافق	5	26.3	26.3	78.9
	لا اوافق بشده	4	21.1	21.1	100.0
	Total	19	100.0	100.0	

مسح ميداني 2011م

ثانيا- أسباب خاصة بالمقترضين : قد يكون العميل هو السبب الرئيسي في تعثره وفي سداد التمويل الذي حصل عليه من البنوك وربما يرجع ذلك إلى نقص الخبرات الفنية والإدارية للعميل، وغياب الإدارة المالية السليمة لديه، واستخدام العميل التمويل الممنوح له في أغراض غير تلك التي منحت له، وعدم دراسته الجيدة للسوق أو بسبب سوء نية العميل عند طلبه الحصول على التمويل. وربما تعود الى عدم تماثل المعلومات بين المصارف والجهات المقترضة ، نتيجة لعدم توفر المعلومات الائتمانية الكافية عن الزبائن التي تتضمن دراسة لسلوك المقترض، من حيث قدرته على السداد، رأس المال، الضمانات، الظروف المحيطة بالنشاط الاقتصادي للمقترض مما ساهم في زيادة حجم المخاطر الأخلاقية وارتفاع معدلات التعثر في السداد.

ثالثاً: الأسباب العامة الخارجية مرتبطة بالظروف المحيطة: وترتبط بالسياسة النقدية والائتمانية للدولة أو للبنك المركزي مثل تقلب القوانين والقرارات الاقتصادية، سياسات سعر الصرف، والمستوى العام للأسعار وغيرها من السياسات الكلية الأخرى. يوضح الجدول رقم (6) بأن94.7% من إجمالي العينة تؤكد على أهمية السياسات التي تتبعها الدولة على التسبب في مشاكل التعثر المصرفي.

جدول رقم (6)

بعض سياسات الدوله تعتبر من اسباب التعثر في بعض القطاعات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشده	5	26.3	26.3	26.3
	اوافق	13	68.4	68.4	94.7
	لا اوافق	1	5.3	5.3	100.0
	Total	19	100.0	100.0	

رابعاً: أسباب تتعلق بالتدخل السياسي: البعض يعزي أسباب التعثر المصرفي إلى التدخل السياسي في استغلال مواقعهم والتوسط لدى المصارف بشأن إتاحة التمويل لبعض العملاء. وأشارت نتائج الاستبيان، في الجدول رقم (7) بأن نسبة 73.7% يتفقون بأن التدخل السياسي أو التوسط يعتبرسبباً أساسياً في وقوع حالات التعثر المصرفي.

جدول رقم (7)

يري البعض ان اسباب التعثر المصرفي هو التوجيه السياسي من قبل بعض المسئولين في الدوله لاغراض شخصي ما

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اوافق بشده	8	42.1	42.1	42.1
	اوافق	6	31.6	31.6	73.7
	لا اوافق	4	21.1	21.1	94.7
	لا اوافق بشده	1	5.3	5.3	100.0
	Total	19	100.0	100.0	

خامساً: أسباب تتعلق بصيغة المرابحة: يرى البعض بأن تعثر المصارف ربما يرجع سببه إلى الصيغ التي يتم بها تمويل المشروعات، خاصة صيغة المرابحة. ويتمثل ذلك في التجاوزات الشرعية التي تتم في تنفيذ عمليات المرابحة المختلفة، مثل أن يشتري العميل السلعة من المورد الرئيسي، ثم يذهب إلى البنك للتعاقد معه على شرائها مرابحة، ويأخذ الشيك المصرفي من البنك ويسلمه للمورد الرئيسي سداداً لثمن السلعة وغيرها من خطوات المرابحة للآمر بالشراء. وتؤكد الدراسة الميدانية بأن صيغة المرابحة من أكثر الصيغ الإسلامية ارتباطاً بمشكلة التعثر، إذ تشكل صيغة المرابحة نسبة 84,2% الأعلى ارتباطاً بمشكلة التعثر المصرفي (الجدول رقم 8)، أي أنّ صيغة المرابحة توفر إمكانية تخلص العميل من الموجودات أو السلع موضوع المعاملة للمورد الأساسي لها أو لأي طرف آخر للحصول على النقد السائل وهو ما يعرف في ثقافة السوق السودانية بـ **"كسر البضاعة"**.

جدول رقم (8)

ماهي الصيغه التي ترتبط باعلي تعثر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	صيغه المرابحه	16	84.2	84.2	84.2
	السلم	1	5.3	5.3	89.5
	اخري	2	10.5	10.5	100.0
	Total	19	100.0	100.0	

سادساً: أسباب تتعلق بمفهوم مطل الغني: وعلى الرغم من وجود الأسباب آنفة الذكر ومساهمتها في إحداث مشكلة التعثر إلاَّ أنّ هذا لاينفي وجود حالات منها ترتبط بعدم مبالاة المدين والتهرب عن الوفاء بدينه مع الاستطاعة والقدرة المالية؛ أي ما يعرف بـ "مطل الغني". ولا شكَّ أنَّ مطل الغني يتعارض مع المقاصد الشرعية التي ترمي إلى تعظيم المصالح (أي تكثيرها ومضاعفتها لأقصى حد ممكن) وتصغير المفاسد (أي تجنبها وإزالتها تماماً أو تقليلها لأدنى حد ممكن). وعلى ذلك، فمطل الغني يتعارض مع مقصد حفظ المال، ويولِّد جملة من المفاسد لما فيه من ظلم يمكن أن يقود إلى مخاطر تهدد المقاصد الشرعية الأخرى. ولذلك، فإنَّ رسولنا الكريم (ﷺ) نهى عن المماطلة فقال: "مطل الغني ظلم"[10]، بل وعنَّف المماطل وأحلَّ التعريض به ومعاقبته فقال: "ليُّ الواجد يحل عرضه وعقوبته"[11]. وفي بيان ذلك يشير إبن منيع[12] إلى أنَّ التعريض بالمماطل يشمل: التشهير به في المجتمعات التجارية وغيرها بسوء معاملته والتحذير من الدخول معه في تعامل أو تداول. كما تشمل عقوبته الشكاية لولاة الأمر لإلزامه بالدفع وتقرير ما يستحقه من عقوبة رادعة وزاجرة بالحبس والجلد والغرامة المالية، أو بواحدٍ منها على ما تقتضيه المصلحة. كما تشمل العقوبة، أيضاً، التقدم للقضاء بطلب التعويض الذي سببته المماطلة في أدائه الحق وضمان منفعة يغلب على الظن حصولها للدائن في حال استلامه حقه في الوقت المناسب.

وأمَّا إن لم يكن للمدين يد في التعثر؛ أي كان إعساراً لأسباب خارجة عن إرادته، فينبغي مراعاة ذلك وإنظاره حتى تتيسر ظروفه وإمكاناته ، بحيث لا يقع ضررٌ (مفسدة) كبيرٌ عليه أو على المجتمع حوله وذلك امتثالاً لقول الحق تعالى: [وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ][13] (البقرة: 280).

المحور الثالث: تداعيات مشكلة التعثر

من المسلم به أن هنالك أثاراً سلبية عديدة مباشرة وغير مباشرة من مشكلة التعثر على أداء الاقتصاد الكلي، وتتعاظم تلك الآثار حسب طبيعة أهمية دور القطاع الاقتصادي الذي يتصل بتلك الديون (التسهيلات الائتمانية) المتعثرة. وعموماً، هناك أوجه عديدة للتداعيات التي تفرزها مشكلة تعثر الديون (التسهيلات الائتمانية) لدى المصارف وتظهر على المستويات الآتية:

---

[10] كما جاء في الصحيحين. رواه البخاري في الحوالات رقم 2287, وفي الاستقراض رقم 2400, ومسلم في المساقاة والمزارعة رقم 4002، موقع: شبكة السنة النبوية وعلومها.

[11] كما جاء في السنن. سنن أبي داؤود: كتاب الأقضية، باب في الحبس في الدين أو غيره، 3628؛ موقع: إسلام ويب.

[12] الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع، ص. 96، "مطل الغني يحل عرضه وعقوبته" في مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، السنة الثانية –أنظر: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/ddd.pdf يوم 2013/4/30م الساعة: 12:00 ظهراً.

[13] والحق أنَّ معرفة ما إذا كانت المماطلة سبباً في تعثر التمويل بالمصارف تحت الدراسة تحتاج إلى بحثٍ منفرد.

أولاً، الاقتصاد الكلي:

بصورة عامة تؤدي الديون المتعثرة لمجموعة من التشوهات على مستوى الاقتصاد الكلي وذلك من خلال التأثير السالب على جملة من المتغيرات فعلى سبيل المثال، يؤدي التعثر المالي الناتج عن تعثر المشروعات إلى إهدار الطاقات الإنتاجية، وبالتالي إلى انكماش عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة اسعارها للحد الذي قد يؤثر سلباً على مستويات المعيشة (ارتفاع التضخم)، وارتفاع معدلات حالات الفقر، وزيادة التباين في توزيع الدخل. أيضاً، يؤدي تعثر المشروعات إلى اللجوء للاستيراد من الخارج لسد الفجوة بين العرض والطلب ومن ثَمّ التأثير سلباً على ميزان المدفوعات مما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية.

من جانب آخر، يؤدي تعثر المشروعات إلى زيادة معدلات البطالة نتيجة للتخلص من العمالة، وبالتالي حرمان الأفراد والأسر من موارد دخولهم، وعليه تبرز إشكالية عدم القدرة على مقابلة الصرف على الاحتياجات الضرورية، وهذا بدوره يقود إلى زيادة معدلات المشكلات الإجتماعية وظهور النزعات الإجرامية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تعثر المشروعات يقود إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من بعض الدخول الضريبية، وبالتالي تقليص الموارد المتاحة للصرف الحكومي على قطاعات البنية التحتية والمشروعات التنموية بصورة عامة.

ثانياً، المنشأة (البنك):

يؤدي تعثر الديون على مستوى البنك إلى مشكلات عديدة، فعلى سبيل المثال تقل إيرادات البنك وبالتالي تقل أرباحه ونسبها التي توزع على المودعين والمساهمين؛ ويؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة البنك التنافسية، وتحجيم عملية توسعه وانتشاره. ومن جانب آخر، تؤدي الديون (التسهيلات الائتمانية) المتعثرة إلى تجميد قدر مهم من موارد البنك، ومن ثَمَّ حرمانه من استردادها وإعادة توظيفها من جديد في عمليات تمويلية أخرى؛ أي تقليص وتعطيل دورة رأس المال في البنك وحرمانه من عائد استثمارها. أيضاً، يؤدي تراكم اليون المتعثرة إلى اهتزاز ثقة الجمهور في البنك وهجر التعامل معه، مما قد يتسبب في انتشار تلك الظاهرة إلى بنوك ومؤسسات مالية أخرى، وبالتالي حدوث اختلالات إئتمانية ربما تقود إلى أزمات مالية كما هو الحال في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية.

بالإضافة إلى ذلك، يقود ازدياد معدلات التعثر (التسهيلات الائتمانية) لدى البنوك إلى زيادة كلفة أعمالها وذلك لأنّ معالجة الديون المتعثرة تحتاج إلى كفاءات إدارية وإشرافية على مستويات عالية من التأهيل والتدريب في هذا المجال. كما أنّ الوضع يستلزم التعرض لإجراءات قانونية مستمرة وقد تمتد أحياناً لفترات طويلة، وتتطلب التعامل مع كفاءات قانونية ذات مستوى عالي. كل ذلك، يتطلب رصد احتياطات كبيرة من الموارد المالية، وهو ما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية والإدارية.

كما يؤدي تعثر الديون وزيادته إلى زيادة المخاطر الإئتمانية بالبنك مما قد يقود إلى أمرين: أولاً، يؤثر ذلك سلباً على حقوق الملكية حيث تقتضي زيادة المخاطر زيادة حجم حقوق الملكية للوفاء بالمعايير الرقابية مثل معيار ملاءة رأس المال. وفي حالة عدم قدرة البنك على تغطية الديون المعدومة، كنسبة من مجمل التعثر المالي من الاحتياطات التي رصدت، ربما تضطر إلى تخيض رأس مالها، وهو ما يعني أنّ قدرة البنك على توفير تمويلات بأحجام كبيرة قد أُحجمت، وبالتالي تخفيض قدرة البنك التنافسية. أيضاً، تؤدي زيادة المخاطر الإئنماتية، الناتجة عن مشكلة تعثر الديون، إلى إرتفاع

النظرة التشكيكية لدى موظفي الإئتمان، وهذا قد يقود إلى تكريس البيروقراطية وتعقيد اجراءات عمل البنوك، ومن ثَمّ تخلي بعض العملاء الجيدين عن التعامل مع تلك البنوك.

علاوةً على ذلك، يلقي التعثر بآثاره السالبة على حجم الأصول السائلة لدى البنك، فكلما زاد حجم الديون المتعثرة في ظل ثبات معدل نمو الودائع أو انخفاضه وزيادة حركات السحب، كلما انخفض حجم الأصول السائلة لدى البنك الذي من الطبيعي أن يواجه مشكلات في السيولة فيحاول هذا البنك تجاوز تلك المشكلات لاسترداد ثقة عملائه[14].

توصيات:

بناءً على نتائج المسح الميداني آنفة الذكر، فإنّ الدراسة تورد بعض التوصيات كالآتي:

1/ الإعداد الجيد والسليم لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات التي تقوم المؤسسات المالية بتمويلها، وعلى أن تقوم تلك الدراسات على أساس البيانات والمعلومات الحقيقية والسليمة.

2/ ينبغي على المؤسسات المالية الإسلامية المانحة للإئتمان أن تقوم بدراسة الشخص أو العميل المستفيد من كل الجوانب. وعدم الاهتمام للمؤثرات الخارجية في اختيار العملاء والمستفيدين، ضرورة التركيز على إجراء الدراسات الائتمانية المناسبة.

3/ ضرورة استخدام صيغ متعددة ومتنوعة في العمليات التمويلية، وليس التركيز على صيغة المرابحة والتي أثبتت بأنها أكثر الصيغ مصدراً للتعثر المصرفي.

4/ على المؤسسات المالية الإسلامية الاهتمام بالجانب التدريبي ورفع كفاءة الكوادر البشرية وتمليكها المهارات الفنية والإدارية اللازمة والمتعلقة بكل جوانب منح التمويل.

5/ على المؤسسات المالية الإسلامية الاهتمام بجوانب المراقبة والمتابعة للعملاء والمشروعات وتحديث البيانات المتعلقة بقضايا الإئتمان.

6/ ضرورة تبني أنظمة وتقنية معلومات وآليات يمكن أن تساعد المؤسسات المالية الإسلامية على التنبوء المبكر لحالات تعثر العملاء.

خاتمة:

حاول هذا البحث القاء الضوء على مشكلة تعثر الديون (التسهيلات الائتمانية) المصرفية في المصارف الاسلامية السودانية، وذلك من خلال التعرف على أهم الأسباب وراء تلك المشكلة. ولأهمية ما يترتب على حدوث تلك المشكلات في واقع النظام المصرفي بصفة خاصة، والاقتصاد الكلي، بصفة عامة، فإن البحث تناول، بايجاز، مفهوم تعثر الديون (التسهيلات الائتمانية) المصرفية والآثار المترتبة عن تلك المشكلة. ولانجاز ذلك، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باستعراض أهم الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت مشكلة التعثر المصرفي بشكل عام أو مشكلة تعثر الديون المصرفية بصفة خاصة. كما اعتمد البحث على إجراء مسح ميداني محدود لبعض المصارف الإسلامية العاملة في ولاية الجزيرة (19 مصرف)، وذلك للوقوف على رأي الممارسين في الصيرفة الإسلامية بالولاية حول أسباب مشكلة

[14] أنظر: محمد محمود المكاوي. 2009. التعثر المصرفي الإسلامي (الأسباب – الآثار – بدائل المواجهة). القاهرة: المكتبة العصرية.

التعثر المصرفي، وذلك من خلال جمع البيانات ذات الصلة بالمشكلة من تلك المصارف، ومن ثم تحليلها. وأخيراً، انتهى البحث بعدد من التوصيات للتصدي لتلك المشكلة.

المصادر و المراجع

1/أحمد غنيم، الديون المتعثرة والإئتمان الهارب (قراءة في واقع ووقائع الأزمة). القاهرة: مؤسسة الأهرام ، 2001.

2/أحمد هاشم أحمد يوسف، النماذج التحليلية الملائمة للتنبوء بالتعثر المالي في المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف السودانية. مجلة دراسات مصرفية ومالية، العدد الحادي عشر، يناير 2008.

3/ صحيح البخاري وصحيح مسلم على الانترنت: موقع:

http://www.alssunnah.com/main/articles.aspx?selected_article_no=6031&menu_id=2601

4/ سنن أبي داؤود على الانترنت، موقع إسلام ويب:

http://library.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?flag=1&bk_no=55&ID=6258

5/عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية). الأسكندرية: الدار الجامعية، 2009.

6/فضل عبد الكريم محمد، تعثر سداد ديون المصارف السودانية (دراسة تطبيقية على المصارف السودانية). بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي. جامعة وادي النيل، 2001.

7/محمد محمود المكاوي، التعثر المصرفي (الأسباب ـ الأثار وبدائل المواجهة). المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2009.

8/محسن أحمد خضيري، الديون المتعثرة: الظاهرة ـ الأسباب ـ العلاج.القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 1997.